جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية





من إعداد الأستاذ: بن عبدالرحمن إلياس

خاص بطلبت ماستر 1 إقتصاد دولي

من خلال دراستنا لهذا المقياس سنحاول في هذا أو بالأحرى سيكون بمقدورنا الإجابة على بعض الأسئلة التي تبدو من الوهلة الأولى بديهية ولكن في حقيقة الأمر تشكل جوهر تفسير هذه الظاهرة الاقتصادية.

ولعل السؤال الشامل والكامل والذي يجب طرحه يتمثل في:

لماذا تلجأ الدول وهذا مع اختلاف مستويات تنميتها إلى تكتل في فضاءات اقتصادية مدمجة؟ ومحاولة للوصول إلى إيجاد أجوبة مقنعة لهذا التساؤل ، سنحاول التطرق إلى محاور رئيسية تشمل وبشكل مقتضب على ما يلى:

I. مقدمة عامة:

II. نظرة تاريخية عن تطور عملية الاندماج الاقتصادي وهذا عبر العناوين الفرعية التالية.

1-االاندماج الاقتصادي خلال القرن 19 م،

2-الاندماج الاقتصادي خلال الحربين العالميتين،

3-الاندماج الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية إلى أفاق 1980،

4-خصائص الاندماج الاقتصادي منذ 1980 إلى يومنا هذا.

III-النظريات المفسرة للاندماج الاقتصادي وهذا عبر:

1-النظرية الساكنة للاتحادات الجمركية.

2-المقاربة الديناميكية للاتحادات الجمركية.

IV-نقاشات ورهانات حول الاندماج الاقتصادي.

1-النزاعات الناشئة ضمن الاتحادات الجمركية (الاتحاد الأوروبي).

2-الإقليمية وتعدد الأطراف هل هما في نزاع؟

I. مقدمة:

الاندماج الاقتصادي هو تلك العملية التي تؤدي بالعديد من الاقتصادات القائمة بذاتها إلى تشكيل لفضاء اقتصادي واحد موحد،عادة ما يتم مجابهة مسارين متضادين عندما يتعلق الأمر بالاندماج الاقتصادي:

- المسار الأول: يعتمد على التخطيط كما كان الشأن داخل (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الكوميكون -) والذي تم إنشاؤه سنة 1949 م ما بين الدول التي كانت تسمى بدول الشرق الأوروبي من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى.
- المسار الثاني وهو ذلك النموذج الذي يتجسد عبر آليات السوق، فوفقا لمبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT ثم لاحقا بمنظمة التجارة الدولية OMC، فان المنافسة لوحدها والتي تسري بشكل مباشر على المستوى العالمي من خلال تجسيد لحرية التبادل المتعددة الأطراف هي التي ستؤدي إلى فضاء عالمي متجانس.
- أما فيما يتعلق بمصطلح الإقليمية فبإمكاننا القول أن هذه الظاهرة الاقتصادية تتجسد على أرض الواقع من خلال الاتفاقيات التجارية التي لها قاعدة أو أساس جغرافي، الأمر الذي يؤدي إلى اندماج أكثر محدودية (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) والتي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي.

نستعرض فيما يلي التجربتين الاندماجيتين اللتان أشرنا اليهما أعلاه.

1- التجربة الاندماجية الاشتراكية (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة – كوميكون-):

لقد تمخض عن قيام الأنظمة الاشتراكية وتنامي الحضور الثوري للاشتراكية وتأثير التغيير في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي على امتداد ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى قيام أول منظمة للدول الاشتراكية أو ما يعرف بمجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الكوميكون ،أنشئ هذا المجلس بموجب اتفاق تم التوقيع عليه في موسكو بتاريخ: 1949/01/25 من قبل كل من الاتحاد السوفياتي

وبلغاريًا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ثم انضمت للمجلس كل من ألبانيا في فيفري 1949 وألمانيا الديمقراطية سنة 1950 ومنغوليا الشعبية وكوبا عام 1962 وفيتنام بعد التحريروالتوحيد ويحضر الاجتماعات بصفة مراقب كل من يوغسلافيا وكوريا الديمقراطية ولاوس وأنغولا وأثيوبيا واليمن الديمقراطية.

ولقد جاء هذا التكتل كرد فعل على مشروع الرئيس الأمريكي ايزنهاور المعروف بمشروع مارشال. للنهوض باقتصاديات الدول الأوروبية الغربية التي حطمتها ودمرتها الحرب العالمية الثانية.

كما كان الهدف الأساسي لنشاط الكوميكون تحقيق وتطوير الاندماج الاشتراكي كنمط جديد من العلاقات الاقتصادية على أساس تعميق وتوسيع التقييم الدولي لمصلحة بناء الاشتراكية في البلدان الأعضاء بالمجلس من جهة، ومن جهة أخرى استندت العلاقات الاندماجية داخل دول الكوميكون إلى مبدأ التقسيم الاشتراكي للعمل، على مبادئ الاحترام والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسعي إلى تحقيق النمو في اقتصادات الدول الأقل تطور، ومحاولة بلوغ معدلات متقاربة مع التطور لصالح بناء الاشتراكية فيها، فضلا عن الرفع والتطوير المخطط لهياكلها الإنتاجية وتسريع التقدم العلمي والتكنولوجي قصد تحقيق تقارب في الإنتاجية بينها (بين الدول) ورفع مستويات المعيشة بصورة متناسبة.

لقد مر الكوميكون بثلاث مراحل رئيسية هي:

- 1- المرحلة الأولى: شملت تطوير التجارة الخارجية من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول الأعضاء وتبادل المعونات والخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجية ولم يضع المجلس في هذه المرحلة الأسس العلمية لتوزيع الإنتاج بين الدول المنظمة اليه.
- 2- المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تميزت باتخاذ المجلس عدة قرارات ترمي إلى جعل الاندماج الاقتصادي بين الدول الاشتراكية على مستوى الإنتاج وأن يحل التخصص والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية للدول الأعضاء فيه محل الاكتفاء الذاتي.
- 3- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاتجاه الشامل للاندماج (التكتل) من خلال تطوير **الية تنسيق الخطط** إلى مرحلة البرامج المتكاملة.

وبالرغم من أن الكوميكون تأسس كاستجابة لتحدي مشروع مارشال من أجل التعاون بين الدول الاشتراكية الأوروبية الا أن التطور الذي عرفته ممارسة هذه التجربة أبرز بعض عناصر عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والتجارية

بين الدول الاشتراكية، فضلا عن هيمنة الاتحاد السوفياتي بكونه **الطرف الأقوى** في المجلس، وبحكم أن المجلس بحاجة الى الخامات وأنواع الوقود السوفياتية وخامات الحديد والخشب وغيرها إلى السوق السوفياتية الواسعة.

لكن مجلس الكوميكون شهد تطورات مهمة بعد انتهاء الحرب الباردة والتحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية التي أثارت مشاكل مع الاتحاد السوفياتي ببلدان الكوميكون ودرجة تأثيرها بالسوق العالمية.

الا أن هذه المنظمة انتهت عام 1990 وزالت من الوجود بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية. المسار الاندماجي الرأسمالي:

أما فيما يتعلق بالفكرة الاندماجية الاقتصادية وفقا للمنهاج الرأسمالي بإمكاننا الإشارة إلى :

- ان ظاهرة بروز تأسيس لأقطاب أو تكتلات تجارية أو إقليمية والتي تعتبر سمة من سمات التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي مع بداية منتصف القرن الماضي. أبانت عن وجود اختلافات في درجات الاندماج الاقتصادي الإقليمي ولعل التصنيف التقليدي الذي وضعه الاقتصادي الفرنسي BELA BALLASSA في كتابه الإقليمي ولعل التصنيف التقليدي الذي وضعه الاقتصادي الفرنسي theory and economic intégration لأدل على هذه الاختلافات في مستويات الاندماج.اذ حدد خمس درجات منه وجاءت على الشكل التالى:
- 1- منطقة التبادل الحر: حيث تعتمد البلدان الأعضاء في هذه المنطقة إلى تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية بشكل تدريجي حتى تزول بشكل تام. وتتم بالتالي حرية انتقال السلع والخدمات ما بين الدول الأعضاء ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد عضو بتعريفاته اتجاه البلدان غير الأعضاء.
- <u>ب- الاتحاد الجمركي</u>: يمتاز هذا المستوى من الاندماج بإلغاء جميع أصناف التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.
- **ج-السوق المشتركة**: تشكل درجة أعلى في اتجاه المضي نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود أي المبادلات التجارية بل يتعداه ليشمل أيضا القيود المفروضة على حرية انتقال الإنتاج والأفراد والأموال.

د- الوحدة الاقتصادية: تهدف إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج التنسيق في السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأعضاء بغية إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.

a - الاندماج الاقتصادي الشامل: يفترض في هذا المستوى من الاندماج توحيد السياسات النقدية ، المالية، والاجتماعية وتلك الخاصة بمكافحة الأزمات الدورية، كما أنه يستوجب انشاء سلطة عليا فوق وطنية

Haute AUTORITE SUPRA-NATIONALE على صعيد دول الاندماج تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة لدول الأطراف.

ملاحظات حول هذه الصور العديدة للاندماج الاقتصادي المشار اليه أعلاه:

- 1- يؤدي هذا التصنيف لتسلسل أشكال درجات الاندماج إلى إعتبار الاندماج السياسي والاجتماعي شرط للاندماج الاقتصادي شرطا في المراحل الأخيرة لكنه لا يفرض في مراحل التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.
- 2- إن هذه الصور: الاتحاد الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي انما تمثل مراحل متتالية من الاندماج أي كل منها تعبر عن مرحلة من الاندماج أعلى من التي قبلها. فمثلا الاتحاد الجمركي أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة مرحلة أعلى من الاتحاد الجمركي وهكذا حتى نصل للاندماج الاقتصادي الكامل الذي يعتبر أعلى درجات الاندماج.
- 3- تتم جميع هذه الصور الاندماجية في اطار النطام الاقتصادي الرأسمالي الذي يتميز بأنه نظام يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى نظام السوق ومن ثم يعتمد في تسييره على أليات السوق التي تعمل من خلال جهاز الأسعار فالوسائل التي تستخدم في جميع هذه الصور لتحقيق ما تستهدفه من اندماج اقتصادي تعتمد أساسا على السوق وعلى آليات السوق (جهاز الأسعار)، فهي تعتمد على تحرير التجارة وعلى تحرير حركة عناصر الإنتاج بما يؤدي اليه من تغيرات في أسعاار السلع وأسعار عناصر الإنتاج في البلدان الأعضاء مما كانت عليه قبل البدء في عملية الاندماج. مع ما يترتب عليه من آثار على توجيه التجارة وتنميتها وعلى التخصص في عليه قبل البدء في عملية الاندماج. مع ما يترتب عليه من آثار على توجيه التجارة وتنميتها وعلى التخصص في

الإنتاج بين هذه البلدان ومن ثم على تقسيم العمل من الناحية الدولية فيما بينها. ومن هنا فان الاندماج الاقتصادي الذي يجري في هذه الصور جميعها هو اندماج عن طريق السوق وآلياته.

مما سبق ذكره يتجلى أن العملية الاندماجية في الاقتصادات التي تنتهج نظام السوق هي أكثر تعمقيا مما كانت عليه في الاقتصادات الاشتراكية.

كما يمكن للاتفاقات الإقليمية التي ترمي إلى انشاء فضاءات اقتصادية مندمجة أن تكتفي بإنشاء منطقة للتبادل الحر فقط مثال على ذلك: مجموعة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA الذي احتوت معاهدة تأسيسها على ترتيبات تتعلق بتحرير الاستثمارات والخدمات المالية التي لم يتم التوقع لهذا الصرح أن يتطور نحو سوق مشتركة، وفي المقابل فان الاندماج الاقتصادي الذي تم اختياره من قبل الاتحاد الأوروبي بامكانه أن يبرز على شكل سلسلة منتالية من التعميقات وهذا انطلاقا من معاهدة روما و وصولا إلى خلق للعملة الموحدة اليورو EURO .

ان هذا النمط من الاندماج بامكانه أن يستند على تركيبة أو توليفة لبعض من المبادئ نسردها فيما يلي:

مبدأ التماسك le principe de cohésion: هذا المبدأ يرمي إلى تصحيح الفوارق بين مختلف مناطق الاتحاد الأوروبي أنشأ صناديق هيكلية تتمثل في الأوروبي خاصة فيما بالتنافسية والتشغيل ولتحقيق هذه الغاية فان الاتحاد الأوروبي أنشأ صناديق هيكلية تتمثل في (صندوق التماسك، الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية).

مبدأ التفاضل le principe de differencition: هذا المبدأ يكمل المبدأ السابق وهذا بملائمة الإجراءات التنظيمية والإصلاحات ضمن الفضاء المندمج وهذا وفقا لاختلافات مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.

مبدأ التعاون le principe de cooperation: يهدف هذا المبدأ لتفضيل تقارب المصالح ما بين الدول في قطاعات التي لها توجه نحو الخارج أي قابلية كبيرة للتصدير (مثلا من خلال برامج الصندوق الأوروبي للاستثمار (FEI). مبدأ التثبيت le principe de stabilisation: يبحث هذا المبدأ على تجاوز الصدمات اللامتماثلة ما بين الدول وهذا عبر أليات للتثبيت مناسبة وعلى أساس جهوي (مثلا عبر الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي) (FEOGA).

مبدأ الترابط le principe de l'interdépendance: يتعلق بتمفصل الإجراءات التنظيمية الإقليمية مع القواعد المتعددة الأطراف للتبادل الحر.

II. نظرة تاريخية عن تطور عملية الاندماج الاقتصادي:

1-مميزات الاندماج الاقتصادي الإقليمي في القرن 19:

خلال مرحلة التصنيع التي شهدها العالم أثناء القرن 19 كان بالإمكان مجابهة عمليات الاندماج الإقليمي محدودة في اتفاقيات تفضيلية للتبادل الحر بتلك التي لها ميل للتطور نحو الشكل الفيديرالي وفي هذا الصدد بالإمكان توضيح ثلاثة نماذج للاندماج من خلال ما يلي:

أ- النموذج الأول: ينطلق من الاندماج التجاري ليستقر به المطاف نحو اندماج نقدي ثم اندماج سياسي وهي الحالة التي عرفتها ألمانيا آنذاك إذ كان الفضاء الألماني حوالي سنة 1820 مجزئا إلى عدة أقاليم ولكل إقليم عملته الخاصة به ضف إلى ذلك فإن طرق المواصلات بين هذه الأقاليم وكذا الحواجز الجمركية كانت في حالة رديئة جدا هذه الحالة استدعت كل من التجار والصناعيين إلى ضرورة قيام اتحاد اقتصادي ، هذه الرغبة عبر عنها عالم الاقتصاد الألماني فريدريشت لاست frédiricht last من خلال أطروحاته التي مما جاء فيها أن "الاتحاد الجمركي سيسمح بإقامة لفضاء اقتصادي مهيأ وقادر على حماية الصناعات الناشئة "، إثر ذلك توسعت الاتفاقيات التفضيلية للتبادل الحر التي تمت بين كل من بروسيا (أقاليم ألمانيا الموحدة) والإمارات الصغيرة الموجودة داخل الفضاء البروسي إلى دول أخرى وهذا خلال فترة ما بين 1839 إلى 1833 حتى تم تشكيل لاتحاد جمركي سنة 1834 سمي "الزولفرين" Zollverein ثم تم تشكيل الاتحاد السياسي سنة 1870.

<u>ب-النموذج الثاني:</u> ينطلق هذا الأخير من الاندماج السياسي ليؤدي إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي وبالإمكان توضيحه من خلال الو-م-أ التي عارضت السيطرة الاستعمارية البريطانية.

لقد كان لكل من ولايات الشمال وكذا الجنوب الأمريكية وجهات نظر مختلفة حول تحقيق الوحدة الأمريكية إذ احتلت المسألة الجمركية حيزا هاما في النقاش السياسي الذي عرفته الو-م-أ آنذاك فولايات الشمال التي تأكد فيها التصنيع هي أكثر

اجتذاباً لتطبيق الحمائية على الاقتصاد، بينما ولايات الجنوب شهدت توسعا مضطردا في زراعة وإنتاج القطن الأمر الذي جعلها أكثر ارتباطا اقتصاديا وماليا بالدول الأوروبية.

هذه المعطيات أدت إلى قيام حرب الانفصال في الفترة بين1861_1865 والتي كانت سببا في التسريع لاتخاذ إصلاحات دستورية مست الجانب المالي والبنكي في سنوات 1862و 1863 على التوالي، هذه الإصلاحات ساهمت في دعم الاندماج الإقليمي كما ساهمت أيضا في تطوير وسائل الاتصال بين ولايات الاتحاد، إلا أن المسألة الجمركية بقيت ولوقت طويل رهان انتخابي هام عبرت عنه المصالح المختلقة للو_م_أ حول الحقوق الجمركية.

ج - النموذج الثالث: يتمثل في الديناميكية التي أحدثتها الاتفاقيات التفضيلية للتبادل الحر دون أن يكون لها أبعاد اندماجية على المستوى الإقليمي وهي حالة كل من المملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا اللتان أمضيتا على معاهدة للتبادل الحر في سنة 1860.

- فتطبيق للبند المتعلق ب"الدولة الأولى بالرعاية" والذي احتوت عليه الاتفاقيات التجارية أدى إلى التفكيك الجمركي في أوروبا خلال الفترة من 1861 إلى 1866 إلا أن الاندماج الإقليمي المزمع إقامته كان يتصف بالهشاشة مما أدى إلى إعادة النظر في مسألة التبادل الحر وهذا نتيجة للكساد وبالتالي الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا في القرن 19 باستثناء المملكة المتحدة .
- هذه المعطيات أدت إلى تغير وجهة الاندماج الإقليمي إلى الإمبراطوريات الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، البرتغال...).

2-مميزات الاندماج الاقتصادي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية:

عرفت ظاهرة الاندماج الاقتصادي خلال هذه الفترة حصارا كبيرا باستثناء بلجيكا واللكسمبورغ اللتان شكلتا اتحادا اقتصاديا سنة 1921 فان بقية الاقتصادات المصنعة غيرت الاتجاه بصفة بارزة نحو الاندماج الاقتصادي يبتعد عن تعددية الأطراف وتأكد ذلك بشكل خاص بعد أزمة 1929 (انتهاج الحمائية في التجارة الخارجية لأغلب دول العالم)، اذ مست ظاهرة الاندماج الاقتصادي وبشكل حصري الدول الاستعمارية ومستعمراتها السابقة،

. - فوطدت بريطًانيا علاقتها **بالكومونولث** ضمن منطقة الإسترليني (أوتاوا اتفاقية 1932)،

- وعملت الو.م.أ على تشجيع انشاء لمنطقة الدولار في قارة أمريكا اللاتينية.
- -بينما أعادت فرنسا تركيز مبادلاتها على إمبراطورياتها الاستعمارية: ففي حين انخفضت صادرات فرنسا نحو العالم بأكثر من 1⁄2 فإنها وفي نفس الوقت حافظت على مستوياتها المعهودة باتجاه مستعمراتها.

3-مميزات الاندماج الاقتصادي الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى مشارف الثمانينات 80:

لقد تزامنت هذه الفترة مع تجسيد اتفاقية بروتن وودز وانشاء GATT وتجددت معها مرة أخرى أشكال الاندماج الاقتصادي الليبرالي والذي تكرس عبر مختلف المستويات:

- فالتقارب الجمركي لدول البينيلوكس (بلجيكا ،هولندا وليكسمبورج) (BENELUX) والذي تم التحضير له في لندن 1944، ثم أصبح حقيقة سنة 1948 كما تم ادراج بنود خاصة تتعلق بالانتقال الحر للأفراد، السلع، ورؤوس الأموال سنة 1955، هذا التقارب أتبع بمعاهدة الوحدة الاقتصادية سنة 1960.
- بفضل المساعدات المقدمة من طرف مشروع مارشال فان الدول الأوروبية الأخرى ذوات اقتصاد السوق تقاربت فيما بينها ضمن المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة 1948 وكذا ضمن الاتحاد الأوروبي للمدفوعات UEP سنة 1950.
- إن عقد التأسيس للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي OECE كان يشير في طياته إلى إمكانية قيام اتحاد جمركي كما أن GATT أجازت شرعيته.
- أخذ الاندماج الاقتصادي لدول أوروبا الغربية الطابع الرسمي من خلال المجموعة الأوروبية للفحم والصلب CECAوهذا بغية الإنعاش الاقتصادي لألمانيا وضمان تموينه بهذه المواد.
- إن نجاح هذا الهيكل ساعد على انشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE وكان ذلك في 27 مارس 1957 (معاهدة روما).
- وكرد فعل على انشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي OECE قام الاتحاد السوفياتي بإنشاء مجلس التعاون الاقتصادي الكوميكون الذي تم حله سنة 1991 فهذا النسق للاندماج السياسي كان يجمع تلك الدول المنتهجة

لسياسات مبنية على الديمقراطيات الشعبية ولقد لعب بنك " GOS BANK" السوفياتي دور جهاز أو هيئة لمنح القروض للدول الأعضاء في الكوميكون.

- ومن جهتهم فان الدول ال 10 الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والذين بقوا خارج هذه الحركية دخلوا في تفكيك جمركي وشكلوا بالتالي تكتلا اقتصاديا يعرف بـ: الجماعة الأوروبية للتبادل الحر AELE والذي تم امضاؤه بتاريخ 15 أفريل 1960 وهم: السويد،النمسا،البرتغال ،النرويج،فنلندا.
- ان العلاقات ما بين التجمعات الإقليمية هي مؤطرة ببعض الاتفاقيات فباستثناء الكوميكون فان بقية التعاونيات هي منسجمة مع قواعد GATT ثم OMC ومن جهة أخرى فاننا نلاحظ توسعا للاتفاقيات الإقليمية.
 - منذ البداية كانت معاهدة روما ترمي إلى انشاء اتحاد جمركي مع تطبيق رسوم جمركية منخفضة (خارجية).
- تم انشاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية سنة 1968 وبداية من 1969 أصبحت هذه المجموعة ذات صلاحيات واختصاصات دولية تتفاوض باسم الدول فوق الوطنية (سلطة فوق الوطنية).
- تم الامضاء على الاتفاقيات مع الدول النامية (نظام للأفضليات الموسعة) لصالح 91 دولة نامية بما فيها 46 دولة افريقية ومن الكاريبي ومن المحيط الهادي وهذا في 26-27 جويلية 1973 الأمر الذي أدى إلى التوقيع على اتفاقيات " لومي" عاصمة الطوغو حول التعاون التجاري والتقني والمساعدة المالية وكان ذلك في " لومي 1975 ".
- إضافة إلى ذلك فان توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الدول المتقدمة الأوروبية تجسد في 1973/01//01 حيث أصبحنا نتحدث عن المجموعة الاقتصادية لأوروبية للدول التسعة بعد انضمام كل من بريطانيا، ايرلندا، الدنمارك.
 - عدة مراحل سمحت بالانتقال من المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي في 1993/01/01.

4-خصائص الإندماج الاقتصادي من1980 الى يومنا هذا:

لقد زادت المبادلات الأقليمية حدة في سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم وهذا من خلال مضاعفة عددالفضاءات المندمجة وتدخلها فيما بينها .

فيما كان الاندماج الإقليمي يقتصر وبشكل حصري بعد ح ع 2 على تنظيمات شمال-شمال، و يتم مابين دول متقدمة أو جنوب-جنوب أي يتم مابين دول نامية ، فإننا نلاحظ مع بداية الثمانينات مبادرات تشترك فيها دول من الشمال مع دول من الجنوب ولعل أبرز الأمثلة على هذا الاتجاه نجد:

- مجموعة التبادل الحر لأامريكا الشمالية NAFTA ((North American Free Trade Agreement)) والتي تجمع بين دولتين من الشمال الولايات المتحدة الامريكية وكندا من جهة ، و دولة من الجنوب(نامية)وهي المكسيك .

-توسيع التكتل الأوروبي الى دول الجنوب (اندماج كل من البرتغال واسبانيا 1986) ودخول 10 دول أوروبية نامية والتي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي سابقا الى الاتحاد الأوروبي سنة 2004

-منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي.

إن هذه الديناميكية أو الحركية تنسجم مع عولمة الاقتصاد كما تؤكده هذه المعطيات .:

فالأتحاد الأوروبي هذا الفضاء الذي يعد التكتل الوحيد الأكثر تقدما على طريق الاندماج الاقتصادي ، بقي وبشكل كلي يسير وفقا لأليات السوق (حرية التبادل) ، فلقد جمع هذا التكتل في البداية دولا تمتاز بمستويات تنموية متقاربة ، ثم إستمر هذا الصرح مع توسعات وإجراءات للإنسجام الاقتصادي ، فأصبحنا نتحدث عن (أوروبا المالا 100 دول في مرحلة ثالثة بعد إنضمام اليونان سنة 1981 وأوروبا ا12 دولة في سنة 1986 بإنضمام كل من اسبانيا والبرتغال واروبا 15 دولة في سنة 1995 بإنضمام كل من النمسا والسويد وفلندا ، قبل أن يتوسع هذا التكتل الى دول أوربية أخرى ذوات مستويات تنموية متباينة ليصبح بذلك عدد الدول المندمجة في الصرح الأوروبي 25 دولة في عام 2004 وهذا بإنضمام كل من قبرص ، وإستونيا ، ليتوانيا وسلوفينيا ، ثم إنتقل العدد الى 75 دولة بإنضمام كل من رومانيا وبلغاريا سنة 2007 ، قبل أن يصل هذا العدد الى 28 دولة بعد إنضمام كرواتيا سنة 2013 ، وسيعرف هذا التكتل مستقبلا تغيرا في عدد الدول الأعضاء فيه كما حدث مع بيريطانيا العظمى التي أعلنت عن خروجها من الاتحاد الأوروبي في 1فيفري 2020 ليصبح عدد الدول المشكلة لهذا الأخير مرة أخرى

27 دولة ويجب التذكير في هذا الشأن أن كل من دولة ماسيدونيا ودولة ألبانيا حازتا على الضوء الأخضر من قبل الاتحاد الأوربي في 17 أفريل 2018 للأنضمام إليه قريبا أي بعد إستفاء لكل شروط الانضمام. تزامنا مع حرية التبادل المكرسة من خلال معاهدة روما عام 1957 وتجسيدا لحرية إنتقال رؤوس الأموال عام 1989 والذي تلاه الاندماج النقدي (النظام النقدي الأوربي) سنة 1979 ثم العملة الأوربية الموحدة عام 2002 أبرم هذا التجمع الإقليمي عدة إتفاقيات تفضيلية مع كل من :" مجموعة دول جنوب شرق أسيا " (الأسيان ASEAN)

في عام 1980 .

ومع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور MERCOSUR) في عام 1995 وأبرم أيضا إتفاقيات كوتونو "" "Accords de Cotonou" في سنة 2000 والتي جاءت أي الاتفاقيات لتعوض "معاهدة لومي " والغاية من كل هذه الاتفاقيات هي مواصلة التعاون الاقتصادي مع الدول النامية .

أما فيما يتعلق بمجموعة التبادل الحر لشمال أمريكا ال Accord de Libre Echange Nord-Américain" ALENA العجارية وهي نتاجا العجارية وهي نتاجا المستراتيجيات الخاصة بالتقسيم الدولي للعمل " la division internationale de travail " وهذا حسب بعض المختصيين في الميدان ، والتي وضعتها وطبقتها الشركات المتعددة الجنسيات (sociétés multinationales) ولعل أبرز مثال عن هذه الإستراتيجيات المعتمدة تلك الخاصة بشركات صناعة وتركيب السيارات " الماكيلادورس" los" الأمريكية . Maquiladors على الحدود الميكسيكية – الأمريكية .

• من جهته فأن الاندماج الاقتصادي الإقليمي في أمريكا اللاتينية . عرف إنطلاقته في السيتينيات من القرن االمنصرم ومر هذا الأخير بتجاذبات عديدة ودخل على إثرها في حالة جمود حتى تم إنعاشه مرة ثانية مع بداية التسعينيات 90 من القرن الماضي من خلال تجسيد للسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (Mercosur) والذي تنص معاهدة إنشائه على ترتيبات تهدف الى الذهاب بهذا الفضاء المدمج الى أبعد من مرحلة تشكيل لأتحاد جمركي ، أي ترتيبات

تتعلق بتجانس مختلف التشريعات وأخرى خاصة بالتنسيق فيما يخص بالسياسات الاقتصادية وهذه الخطوات على مسار تدعيم الاندماج ، انعكست إيجابا على تقوية وتعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء حيث أصبحت البرازيل" Brésil" أول ممون وأول زبون للأرجنتين

يعتبر هذا التجمع الأقليمي كسوق مشتركة غير مكتملة لكون التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة ليست موحدة بين الدول الأعضاء لأنها تحتوي على عدة إستثناءات قطاعية ضف الى ذلك ، وجود لإعتبارات سياسية تحدق بهذا الصرح ألاقليمي ولعل من أبرزها محاولة هذا ألاخيرة ، التحرر من الاندماج القصري في تجمع إقليمي أخر

وأوسع من الأول ويجمع بين الأميركتين (الشمالية و الجنوبية) والذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية "منطقة التبادل الحر لقارة أمريكا - ZLEA- "

لقد أدى توسيع المركوسيور (Mercosur) الى دول أخرى الى زيادة ثقل هذا المجمع الإقليمي ضمن منظمة التجارة العالمية OMC وهذا بالرغم من الهشاشة التي أصبحت تطبعه ، كونه يميل الى إدماج دول أعضاء جدد أخرى تنتمي هي أيضا في الأصل الى فضاءات إقتصادية إقليمية أخرى (فنزويلا مثلا) فبالإضافة الى كونها عضوا مؤسسا في المركوسور فهي تنمي أيضا الى تجمع إقليمي أخر ألا وهو "مجموعة الأنديز للأمم" La communté

وذلك منذ2005 والمكسيك من جهته أصبح عضوا في المركوسور مع العلم أنه ينتمي أيضا الى مجموعة التبادل الحر لأمريكا الشمالية ALENA .

قارة أسيا هي أيضا لم تستثنى من هذه الديناميكية الاندماجية وهذا بالرغم من محدودية الاندماج الإقليمي فيها، إذ كان يقتصر على تجمعين إقليمين فقط يتمثلان في كل من رابطة دول جنوب شرق أسيا ASEAN كان يقتصر على تجمعين إقليمين فقط يتمثلان في كل من رابطة دول جنوب شرق أسيا ودول المحيط Associotion of South Eest Asian Nations ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا ودول المحيط الهادي "forum de coopération économique Asie-Pacifique" "APEC"

(ASIA – PACIFIC ECONOMIC COOPRATION) او بالانجليزية

فالتكتل الأول والذي يجمع مابين 10 دول: اندونيسا ، ماليزيا ، الفليبين ، سنغفورة ، تايلندا ،والتي تعتبر النواة الأولى لهذا التجمع حيث تم تشكيله في سنة 1967ثم إنضمت اليه تباعا: ، مملكة بروناي 1984 ، فيتنام 1995 ، اللاووس 1997 ، برمانيا 1997 ، كمبوديا 1999 وأخيرا تيمور الشرقية عام 2019 .

هذا التجمع لا يضم في عضوتيه الدول الكبرى في قارة أسيا وهي كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية بينما التكتل الثاني "APEC" فهو أكثر توسعا من سابقه إذ يصل عدد أعضائه الى 21 دولة تمتد من روسيا حتى تصل الى كندا وهي تبعا لتاريخ إنضمامها لهذا الصرح: أستراليا ، مملكة بروناي، كندا ،كورياالجنوبية ، الولايات المتحدة الامريكية ، أندونيسا ، اليابان ، ماليزيا ، زيلاندا الجديدة ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاندا . هذه الدول تعتبر النواة الأولى لهذا الصرح والذي تم تشكيله سنة 1989 ثم توسع ليشمل كل من الصين ، هونغ كونغ ، تايوان في سنة 1991 ، ثم المكسيك سنة 1993 مع بابوازيا غينيا الجديدة ، الشيلي سنة 1994 ، وأخيرا كل من البيرو وروسيا والفيتنام سنة 1998 .

يمتاز هذا التجمعين بتبابين مستويات التنمية للدول الأعضاء فيهما ضف الى ذلك عدم وجود لدول متزعمة لهذين التكتلين كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والتي تعتبر كل من ألمانيا وفرنسا قاطرة له كما يلاحظ أنه لا توجد تنظيمات أسيوية تجمع بين عملاقي هاته القارة ألا وهما الصين واليابان وخاصة إذا ما علمنا أن التجارة للعديد من دول المنظمة تتم مع هاتين القوتين الاقتصاديتين الاقليميتين.

● قارة إفريقيا من جهتها لم تكن بمعزل عن هذه الحركية الأندماجية ، مع ملاحظة ومن الوهلة الأولى ان هذه العملية تمتاز بتشكيل لأقطاب إقليمية ،فالبعض من الفضاءات المندمجة تحولت نحو تطبيق حرية التبادل. لقد أصبحت حرية التبادل فعلية منذ عام 2000 في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا UEMOA "Union Economique et Monétaire Ouest-Africaine" هذا الأخير أنشىء في سنة1994 ويضم كل من البينين وبوريكنا فاسو وساحل العاج ، غينيا بيساو ، مالي ، النيجر ، السينيغال ، الطوغو . ومن جهتها "Communauté Economique des Etats "CEDEAO" فإن المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية " de l'Afrique de l'Ouest تهدف هي أيضا لتحقيق هذا الهدف أي تطبيق حرية التبادل داخل إطار هذا التجمع والذي رأى النور في لا غوس عاصمة نيجيريا بتاريخ 28 ماي 1975 ويضم كل من البينن ، وبوركينا فاسو ساحل العاج ،غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، السينيغال ، سيراليون و الطوغو أي 16 دولة أفريقية والبعض الأخر من التجمعات المندمجة الأفريقية إختار تحقيق لوحدة جمركية على شاكلة المجموعة الأقتصادية والنقدية لدول أفريقيا الوسطى "CEMAC" المجموعة الأقتصادية والنقدية لدول أفريقيا الوسطى monétaire de l'Afrique-centrale). كل من الكميرون ودول "السوق المشتركة لدول إفريقيا الشرقية والجنوبية والمعروفة خاصة بتسميتها الإنجليزية COMMON MARKET FOR EASTERN AND " COMESA SOUTHEN AFRICA " هذه الأخيرة تضم 21 دولة وهي : بورندي ، جزر القمر ، الجمهورية الديمقراطية للكونغو ، جيبوتي ، مصر ، إثيوبيا ، بوتسوانا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، جزر موريس ،رواندا ، السودان ، أوغندا ،زمبيا ، زيمبابوي هذه المجموعة الأولى من الدول هي أعضاء في هذه السوق وهذا منذ 21 ديسمبر 1981 أي غداة إنشاء المنطقة الحرة لهذا التجمع، يضاف اليها دولا أخرى إنضمت لاحقا لهذه السوق وهي على التوالي: إيريتيريا 1994 ، جزر السيشل 2001 ، ليبيا 2005

الصومال وتونس 2018 ،كما تجدر الإشارة الى ان هناك دولا أعضاء مؤسسين لهذا التجمع في 12 ديسمبر 1981 إلا أنهم إنسحبوا منه تباعا: اللوزوطو ومزمبيق 1997 ، تانزانيا 2000 ، ناميبيا 2004 ، أنغولا 2007 هذه الدول من خلال تشكيلها وأنضمامها في هذه السوق تبحث عن تحقيق لتنمية تشاورية بين مختلف أعضائها . وأخيرا نجد فضاءات فرعية إقليمية أخرى .كانت تصبو لتحقيق أهداف متعددة كإتحاد المغرب العربي الذي كان يرمي لتحقيق إندماج شامل.

من خلال ما تقدم فبالامكان القول أنه بالرغم من كل هذه المحاولات، والتجارب التي عرفتها الساحة الافريقية، فإن العملية الاندماجية فيها تبقى هشة.

تجربة اندماجية افريقية أخرى انضمت إلى سابقاتها المذكورة أعلاه ألا وهي : (الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا)

le nouveau partenariat pour la developement de l'Afrique **NEPAD** والتي تم انشاؤها سنة أو بتاريخ 15 جويلية 2001 هذا المشروع والذي جاء نتيجة لاندماج مشروعين أنفين : أولهما (مخطط أوميغا plan omega) في

جانفي 2001 من خلال اجتماع قمة فرنسا — افريقيا بياوندي عاصمة الكامرون، هذا المخطط يهدف إلى 'ايجاد حلول للهوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال استثمارات ضخمة على شاكلة الاستثمارات الدولية المباشرة IDE، والتي يتم التنسيق بشأنها على المستوى القاري، وهذا من أجل وضع الأسس الحقيقية لتنمية القارة الافريقية '

أما المشروع الثاني والذي جاء تحت تسمية مخطط plan MAP عرضه كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوليسيغون أوباسنجو والرئيس الجنوب افريقي طابو نبيكي، والذين يقترحون من خلاله وبشكل رئيسي طرق ادماج قارة افريقيا ضمن مختلف النشاطات والمهام ذات البعد العالمي.

إذن تم دمج كل من المخططين OMEGA و MAP وكان ذلك في لوزاك عاصمة ناميبيا في قمة رؤساء الدول الافريقية تحت تسمية 'النيباد le NEPAD' والذي أصبح بعد ذلك أحد البرامج الشاملة التي يهدف الاتحاد الافريقي لتحقيقها.

وفي سنة 2018 غير مشروع النيباد تسميته ليصبح 'الوكالة التنموية للاتحاد الافريقي" Aéveloppement de l'union Afrique 'développement de l'union Afrique وهذا من خلال الأساسية انفتاح افريقيا على دول العالم وهذا من خلال تفضيل دخول تدفقات الاستثمارات الدولية المباشرة IDE" investissements directs étrangers عبر الاعلان عن مبادئ الحكم الراشد والمتمثلة بشكل خاص في (التعاون الاقليمي، التسيير الأحسن للنفقات المالية) وكذا الاعلان عن اهداف سياسية والمتمثلة في (السلم، الأمن ، الديمقراطية، القضاء على الفقر ، ترقية دور المرأة).

كغلاصة أولية على ما تقدم، يمكن التأكيد على بروز لنتيجة هامة تتمثل في كون الاندماج الاقليمي أخذ حجما غير مسبوق وهذا منذ فشل ندوة منظمة التجارة العالمية OMC والتي انعقدت في كانكون cancun مدينة من مدن المكسيك سنة 2003 إذ تم بعد ذلك ترجمة هذا الفشل وبالتالي عدم الخروج باتفاق حول التجارة العالمية، لكون هذا الاجتماع حسب بعض من الخبراء الاقتصاديون لم يأخذ بشكل جدي وبعين الاعتبار احتجاجات السكان الأكثر فقرا على المستوى العالمي، وهكذا أظهرت الدول النامية أنها تمثل قوة يجب أخذها في الحسبان، ويمثل هذا الانتصار لهذه الدول انتصارا أيضا للمجتمع المدنى.

بعد هذا الفشل الذريع لمؤتمر كانكون تم اعلام منظمة التجارة العالمية في سنة 2004 بـ 46 اتفاقية جديدة لانشاء تجمعات اقليمية، وهذا اضافة إلى أكثر من 300 اتفاقية أصبحت سارية المفعول بداية من سنة 2008، ونتيجة لهذه التطورات فإن أكثر من 40 % من المبادلات الدولية تتم في إطار الاتفاقيات التفضيلية.

كما يجب الاشارة في هذا الصدد أن كل من كوريا الشمالية ومنغوليا هما الدولتان الأسياويتان الوحيدتان اللتان بقيتا خارج هذه الديناميكية الاندماجية.

لقد وصل عدد الترتيبات الاقليمية المبرمة لتشكيل فضاءات اقتصادية مندمجة إلى ذلك المستوى من التداخل والتشابك مما دفع بالبعض من الملاحظين الاقتصاديين إلى الاطلاق على هذا المشهد بذلك الصحن من الأكلة الشعبية الإيطالية ألا وهي (طبق السباغيتي)

إلى جانب التجمعات الجوارية على شاكلة الاتحاد الأوربي UE أو السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية الله جانب التجمعات الجوارية على شاكلة الاتحاد الأوربي UE (MERCOSUR) والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج الاقليمي وتشكيل لمناطق تجارية تتمتع بوزن جيو سياسي أكثر ثقلا على الصعيد الدولي، فإن الجيل الجديد من التحالفات الثنائية تشجع وتحفز على التقاربات ما بين الدول التي لا تنتمي إلى نفس القارة وتتميز أيضا بمستويات للتنمية غير متكافئة عادة ، فالولايات المتحدة الأمريكية أقامت منطقة للتبادل الحر مع كل من مصر والمغرب والأردن ... الخ، كما أن الاتحاد الأوربي من جهته أيضا فهو مرتبط بمعاهدات مشابهة مع كل من الشيلي، المكسيك، لبنان، افريقيا الجنوبية، كندا، الفيتنام... الخ.

III-نظريات الاندماج الاقتصادي الاقليمي

الاندماج من خلال السوق وفقا للمقاربة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

وفقا للرؤية الكلاسيكية لنظريات الأفضليات المطلقة والأفضليات النسبية فإن التبادل الحريجب أن يكون متعدد الأطراف حتى ينتج عنه أثارا ايجابية وذلك لتحفيزه لتوسيع لكل من: الأسواق، المنافسة وتقسيم العمل، أما الحالة المعاكسة فحسب المختصين الاقتصاديين الكلاسيك فإن الاتفاقيات الثنائية ينجم عنها أثار سلبية، بإمكانها الاضرار ببلد أخر هو أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية.

1-النظريات الساكنة للاتحادات الجمركية:

ان نظرية الاتحادات الجمركية والتي تمت صياغتها في سنوات 50 من القرن الماضي من طرف جاكوب فينر Jean Mead في متطويرها من طرف كل من جون تينبرغن Jean Mead في سنة 1954 ومن طرف جون ميد Jean Mead في سنة 1954 ومن طرف كل من جون تينبرغن T. scitovsky سنة 1958 تبحث عن تعميق شروط الحصول على زيادة أكبر في الرفاهية بالنسبة للمستهلك.

ان الاتحاد الجمركي بتجسيده لتعرفة جمركية خارجية مشتركة وموحدة فإنه يلغي الحواجز أمام حرية انتقال السلع والخدمات ما بين الدول الأعضاء في الفضاء المندمج وتكون هذه التعرفة الجمركية بالتالي سببا إما في (تحويل التجارة)، أو بالعكس سببا في (خلق للتجارة).

- يستمد القانون الذي جاء به 'جاكوب فينر' والمتعلق بالاتحادات الجمركية جذوره من التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج هيكشير وأولين لنسب عناصر الانتاج، ومن البديهي إذن في ظل هذا التحديد أن يقبل قانون 'فينر' الفروض الأساسية التي عرضتها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية. ولقد قدم 'فينر' دراسته الرائدة للنموذج الأساسي للاتحادات الجمركية، متحديا بذلك الفرضية التي قبلها الاقتصاديون الليبراليون أو الكلاسيك، والتي تشير إلى أن الاتحاد الجمركي يعتبر في حقيقة الأمر الخطوة الأولى على طريق تحرير التجارة العالمية، وتبعا لذلك أقر 'فينر' أنه من الصعب منذ البداية الجزم على ما إذا كان الاتحاد الجمركي يعتبر أمرا مفيدا على درب تحرير التجارة العالمية أم لا، وللوصول إلى اجابة مقنعة لهذا التساؤل استخدم افينر' النموذج الريكاردي للانتاج، وفي هذا الخصوص يفرق هذا الأخير أي 'فينر' بين قوتين متضادتين تترتبان عن قيام الاتحاد الجمركي:

أ - فالقوة الأولى هي ناجمة عن ما يولده الاتحاد الجمركي من قوة خلق للتجارة (force de création de commerce) وهي قوة نابعة من ازلة القيود عن التجارة البينية ضمن المنطقة المندمجة، وبالتالي تشجيع المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل هذه المنطقة.

ب-أما القوة الثانية التي يولدها الاتحاد الجمركي فتعرف بقوة تحويل التجارة (force de détournement du commmerce) وهي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين بفضل توحيد التعرفة الجمركية المشتركة إزاء العالم الخارجي أي في مواجهة المنتجين من الدول الغير أعضاء في الاتحاد الجمركي.

من المعلوم أنه في عالم تسوده المنافسة التامة والشفافة (concurrence pure et parfaite) فإن حرية التبادل الكاملة أو التامة ما بين جميع دول العالم تعتبر الحل الأمثل بالنسبة للاستخدام التام لعوامل الانتاج.

أما في حالة وجود لاتحاد جمركي يضم عددا من الدول الأعضاء، فإن حرية التبادل التامة تسري داخل هذا الفضاء المندمج، أما مع بقية الدول خارج هذا الفضاء فإن الاتحاد الجمركي يبقي على الحقوق أو التعريفات الجمركية على هذه الأخيرة، وعليه فإن وضعية تواجد لاتحاد جمركي لا يمكنها إلا أن تكون أقل من وضعية الحل الأمثل (أي وضعية حرية التبادل التامة مع جميع دول العالم)

مما تقدم سيصبح من المشروع التساؤل حول ما إذا كان الاتحاد الجمركي يشكل أفضل أو أسوء وضعية من تلك الحالة التي يتم فيها تطبيق لحقوق جمركية متشابهة على جميع دول العالم (حمائية غير تمييزية).

وفي هذا الصدد فإن 'جاكوب فينر' يفرق ما بين حالتين:

الحالة الأولى: وهي حالة انتقال دولة ما من وضعية حمائية غير تمييزية إلى حالة اندماجها في اتحاد جمركي، أي حمائية تمييزية، فسينجر عن هذا الانتقال بروز لتيار تجاري مع احدى الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، مع التذكير بأن هذا

التيار التجاري لم يكن له وجود من قبل (لا مع دولة عضوة في الاتحاد ولا مع دولة أخرى خارج هذا الاتحاد)، وعليه فإن تشكيل لهذا الاتحاد الجمركي ستكون له اثار ايجابية على المستوى التجاري، ونتحدث هنا أي في هذه الحالة عن اتحاد منشئ لتيار تجاري (on parle d'union à création de trafic commercial) أو اتحاد منشأ لحركة تجارية.

الحالة الثانية: وبالمقابل ففي حالة ما إذا أدى دخول لدولة ما في اتحاد جمركي إلى استبدال لتيار الواردات والذي كان يربطها في السابق بدولة أخرى لا تنتمي إلى هذا الفضاء المندمج، بتيار جديد للواردات يربطها هذه المرة بدولة عضوة هي الأخرى في نفس الاتحاد الجمركي، فهنا وفي هذه الحالة فنحن أمام أثر لتحويل للتيار التجاري

(il y'a un éffet de détournement du trafic commercial) إن لهذا التحويل في التيار التجاري عواقب مضرة، وهذا على الأقل فيما يتعلق بالاستعمال الأمثل لعناصر الانتاج على المستوى الدولي وللمزيد من التوضيح بالإمكان ايجاز عناصر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي في عنصرين أساسيين هما:

1- أثر الانتاج السالب للاتحاد الجمركي وهو الأثر الذي يشير إلى انتقال الانتاج من مصدر انتاجي تكلفته النسبية أقل، وهذا المصدر يقع خارج الاتحاد الجمركي إلى مصدر انتاجي تكلفته النسبية أعلى وهو يتواجد داخل الاتحاد الجمركي.

وكنتيجة لهذه الوضعية، تحدث عملية اعادة تخصيص للموارد الانتاجية لصالح أو لفائدة المنتجين الأقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي.

2- أثر الاستهلاك السالب للاتحاد الجمركي وهو الأثر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلكين وهذا نتيجة لكون كمية أقل من الدخل النقدي أصبحت تمكن من اقتناء (شراء) كمية أقل من السلع من ذي قبل، وهذا بسبب زيادة مستويات الأسعار بعد تشكيل الاتحاد الجمركي.

وكحوصلة أولية على ما تقدم، يمكن القول أنه حتى يشكل الاتحاد الجمركي حلا امثلا من المرتبة أو الدرجة الثانية ("solution optimale de second degré "rang")، فيجب ان تكون الأثار الناجمة عن خلق التجارة أكبر من الأثار الناجمة عن التجارة.

وفي حالة ما إذا كانت الأثار الناجمة عن تكوين اتحاد جمركي غير محدودة مسبقا، فإنه توجد بعض من العوامل التي تساهم في جعل هذا الاتحاد الجمركي ذو فائدة ملموسة بالنسبة للدول الأعضاء المشكلة له وهي حالة اذا ماكان (ت):

- 1- المستوى الابتدائي للحقوق الجمركية مرتفعا (هناك امكانيات متعددة لخلق التجارة).
- 2- التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة منخفضة (انخفاض المخاطر المتعلقة بتحويل التجارة).
 - 3- تكاليف النقل ضعيفة (تحقيق أرباح عالية من عملية الاندماج)

الاندماج الأقتصادي الدولي الأستاذ: بن عبدالرحمان إلياس

- هياكل الانتاج للدول الأعضاء متقاربة (امكانيات متعددة لخلق تخصصات جديدة في الميادين الصناعية المختلفة)

- 5- حالة أو وضعية التجارة في أوجها مع الدول المساهمة في تكوين هذا الفضاء المندمج، مما هي عليه مع بقية دول العالم (امكانية تحويل للتجارة ضعيفة)
- 6- حركة انتقال عوامل الانتاج (الأفراد ورؤوس الأموال) كبيرة في الاتحاد الجمركي (ينجم عنها منافسة شديدة تحفز على التخصص).

2 المقاربة الديناميكية للاتحادات الجمركية:

اقتصاديون أخرون مختصون في الاقتصاد الاندماجي، يعتبرون أن عملية الاندماج الاقتصادي بإمكانها أن تعدل شروط النمو الاقتصادي من خلال:

- تخفيض تكاليف الصفقات وبالتالي تنعكس ايجابيا على توسيع الأسواق (انخفاض الحقوق الجمركية، انخفاض مدة الجمركة، تجانس المعايير التقنية).
- اثر الحجم (les effets de taille) الذي يسمح بتحقيق اقتصادات الحجم أو اقتصادات السلم les الزيادة في فرحم فرصاصت والتي تصاحب الزيادة في فرصاصت فرصاصت والتي تصاحب الزيادة في الحجم الحرج أو الحاسم للمؤسسات الانتاجية تؤدي إلى تنوع في مصادر مكاسب الانتاجية وإلى انخفاض في تكاليف الانتاج نتيجة لـ (أثر العتبات التقنية أو التكنولوجية les efftes des seuils techniques) وأيضا نتيجة لـ (أثر التمهين les effets d'apprentissage)
- أثر المنافسة les effets de concurrence والتي تنعكس ايجابا على المستهلك نتيجة لانخفاض الأسعار، فإنجاز لفروع لشركات متعددة الجنسيات بإمكانه تدعيم هذه الحركية.
- التوقعات الأكثر تفاؤلا لأصحاب المشاريع الذين يدعمون نمو السوق ، إن هذه المقاربة الديناميكية تهيمن على العلاقات الخاصة بتعميق الاندماج الأوربي، فالتقرير الذي أعده وزير المالية الايطالي السابق توماسو بادوا شيوبا Tomaso padoa chiopa في سنة 1987 أوضح أن التجارة بين الدول الأوربية تقع ضمن تخصص يركز بشكل أساسي على اقتصاديات السلم، ومن جهة أخرى فإن التقرير الذي أعده الاقتصادي الايطالي باولو تشيتشيني paolo ceccheni (كلفة لا أوروبا) في سنة 1988 ، يضع على وجه الخصوص منظورا إقتصاديا مرتبط بإنشاء السوق الأوربية الموحدة، متوقعا نموا في الناتج المحلي الاجمالي الاضافي بنحو 5% وخلق لمناصب عمل في حدود 02 مليون منصب، إلا أن أثار السوق الموحدة في نهاية المطاف أسفرت عن زيادة قدرها 1.8% من

الناتج المحلي الاجمالي وخلق لمناصب عمل تتراوح ما بين 300 ألف و 900 ألف منصب عمل اضافي، كما أن معدلات النمو المحققة في دول أوربا الشرقية تتقارب جدا مع تلك التي تحققها دول النمور الأسيوية.

- فبالفعل فإن التوسع الذي شهده الاتحاد الأوربي سنة 2004 اعطى دعما كبيرا لنمو اقتصادات دول أوربا الشرقية في الفترة 2005- 2006 (حالة دول لتوانيا، جمهورية التشيك، المجر، سلوفينيا، سلوفاكيا، بولونيا، استونيا ولتوانيا).
- خلق ديناميكية للاستثمارات الدولية المباشرة التي ساهمت بها الشركات المتعددة الجنسيات مما انعكس ايجابا على تدعيم النمو وزيادة الصادرات.
- كما ساهمت الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوربي في هذه الديناميكية حيث تم تخصيص هذه الصناديق كما رأينا سابقا في تحسين الهياكل القاعدية للدول الأعضاء حديثة الاندماج في الاتحاد الأوربي وهذا من خلال تمويل الجسور، الطرق، والطرق السريعة.

كما لا ننسى أيضا أن النمو الناجم عن الاندماج استفاد منه العمال الأجراء الذين عرفت أجورهم ارتفاعا كبيرا، مما أدى إلى رفع معدلات الاستهلاك إلى مستويات عالية.

- إن كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وكذا الهيئات الدولية المختصة تعتبر الاندماج الاقتصادي كوسيلة لتفكيك الحواجز الجمركية وتفضيل الترسيخ اللبيرالي للسياسات الاقتصادية وكذا التقرب من تعددية الأطراف Multilatéralisme فبتأسيس فضاء تنافسي فإن الاندماج الاقتصادي يحد من سلطة مجموعات الضغط ورجال السياسة بخصوص السياسات الاقتصادية المنتهجة (مختلف أشكال الدعم، انتاج السلع العامة .. الخ) وفي نفس الوقت يعمل الاندماج على تفضيل خفض تكاليف المعاملات التجارية والصفقات وكذلك تكاليف المفاوضات وكذا تكاليف مراقبة الولوج إلى المعلومات.
- 2- بإضفائها لعلاقات الثقة فإن العملية الاندماجية تقلص من أخطار العودة أو الرجوع عن السياسات التجارية الملتزم بها، ويدعم بالتالي مصداقية السياسات المعتمدة، وكذا تنبؤية المتعاملين وكذالك يدعم مبدئيا جاذبية رؤوس الأموال.

أما بالنسبة لعلماء الاقتصاد الذين ينتمون إلى (مدرسة التبعية) l'école de dépendance فأنهم يرون عكس ذلك développement فالاندماج الاقتصادي الاقليمي بالنسبة لهم والخاص بالدول النامية فبإمكانه دعم مسار التنمية الذاتية développement فالاندماج المواتية للتجارة ما بين دول جنوب – جنوب ومرجحة لتعديل علاقات القوة على المسرح الدولي هذا من autocentré من ومن جهة أخرى فإن المنظمات الغير حكومية (organisations-non-gouverenmentales ONG" سلطت هي الأخرى الضوء على الجوانب الايجابية الأخرى للاندماج الاقتصادي الإقليمي والمثمثلة في انتاج السلع العامة على

المستوى الاقليمي مثل البنية التحتية المادية الاقليمية (على سبيل المثال من خلال تطوير الطاقة والمياه والموارد الطبيعية والطرق وشبكات لاتصالات أو الوصول إلى الأنترنت ما إلى ذلك)ونظم المعلومات والتمهين الإقلمية إطار تضامني من خلال أليات للتعويض عن عدم الإستقرار (استقرار الصرف،قابلية تحويل العملات،وما إلى ذلك)من خلال القوة التفاوضية في المنظمات الدولية من أجل إنتاج السلع الكلية العامة عبر التحدث بصوت واحد أو عن طريق العمل بشكل متظافر ،مثلا داخل إطار المنظمة العالمية لتجارة بغية ادارة الديون والوصول إلى المعرفة الشاملة و المساعدة العامة للتنمية

IV-النقاشات والرهانات حول الإندماج الاقتصادي:

١ /النزاعات القائمة ضمن الإتحادات الجمركية(الاتحاد الاوروبي كمثال)

_بالنسبة للاقتصاد السياسي:فإن البعد الايجابي للاندماج الاقتصادي الاقليمي ينطوي على تقييم درجة تحقيق الاهداف المرجوة او المنشودة فتشكيل لتكتلات او اقطاب تؤثر على علاقات القوة الدولية ،ومنع نشوب الصراعات او زيادة رفاهية المستهلكين ،تشير الى مفاهيم لا تضاهي او لا تقارن الاندماج فمصادر النزاع هي متأصلة في الاتخاذات(الإجراءت)الجمركية وعلى سبيل المثال يمكننا ان نذكر البعض منها داخل الاتحاد الاوروبي:

*التوترات الناجمة عن التغييرات في شروط المنافسة بين الشركات وبين العمال وبين المناطق ،فعلى الرغم من قلة انتقال الافراد و رؤوس الاموال المنتجة (المرتبط ببناء سياسي لا مركزي و عقبات لغوية)فان المناطق الأكثر هشاشة تتعرض لخطر التعديلات صعبة

*مناهج متناقضة فيما يتعلق ببرامج المساعدة على التحول(الصناديق الهيكلية الاقليمية،التامين ضد البطالة،برامج اعادة التمهين والتكوين...إلخ)

ان هذه النفقات التي بامكان ان تكون ان تكون وسيلة لتخفيف حدة النزاعات تؤدي ايضا الى زيادة الضغط على ميزانية الاتحاد الاوروبي

ويدعي انصار هذا النوع من التدخل انه في كل مرة تحول المجموعة الاوروبية 100 اورو الى البرتغال على سبيل المثال ،فان الدول اعضاء الاخرى تسترد نصفها تقريبا بفضل زيادة صادراتها

النزاعات الناشئة ضمن الاتحادات الجمركية والإقليمية وتعدد الأطراف هل هما في نزاع؟abla

Le régionalisme et le multilateralisme sont-ils conflictuels?

وجه البنك الدولي (la Banque Mondiale) انتقادا لاذعا له السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور-MErcado COmmun del SUR " وكان ذلك في سنة 1996 وهذا بسبب

قيام هذا التجمع بتحويل للتيار التجاري على حساب دول أخرى ويتعلق الأمر بصادرات السيارات (العنصر الرئيسي للتجارة بين الدول الأربعة المشكلة للمركوسور وهي (البرازيل ، الأرجنتين ،البراغواي والأورغواي) إذ أن هذه الأخيرة لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتسويقها لولا قيامها بتخفيض للحواجز الجمركية فيما بينها وإبقائها مرتفعة مع بقية دول العالم ، الأمر الذي يؤدي الى الاعتقاد بأن تشكيل الأقطاب الأقليمية سيبعد عن إقامة التعددية وكذلك سيؤدي الى الأبتعاد عن تطبيق مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" (<< principe de <<la>la nation la plus favorisée) وبالرغم من هذا الانتقاد فإن واردات دول المركسور من السيارات من بقية العالم تضاعفت قيمتها ثلاث مرات منذ1990 وعلى الرغم أيضا من الاختلافات في التعريفات المعتمدة.

- غالبا ماكان يتم تقديم المجموعة الأوربية على أنها أقل إنفتاحا على بقية دول العالم وهذا منذ معاهدة روما لسنة 1957 :
- فحصة المبادلات البينية للمجموعة الأوربية في الناتج المحلي الأجمالي (PIB) تضاعفت خلال الفترة 1958-1990 (إرتفعت من 6 % الى 13.5 % بين عامي 1960-1993) في حيث عرف إنفتاح المجموعة الاقتصادية الأوربية على بقية العالم (الواردات أو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي- PIB-) إنخفاضا إذ (إنخفضت الصادرات خارج المجموعة الأوربية في الناتج المحلي الإجمالي من 8.7 % الى 8.5 % خلال نفس الفترة).

تمتاز التجارة البينية داخل المجموعة الأوروبية بكونها تنتمي الى نفس القطاعات الإنتاجية لدول أعضاء هذه المجموعة إذ إستثنينا المبادلات التجارية البينية التي تتم داخل المجموعة الأوربية فإن معدل إنتاج الإتحاد الأوربي هو أقل بالنصف مما هو عليه بالنسبة للدول الأعضاء ، في حين أنه أقرب من تلك المعدلات المسجلة من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (حوالي 10%).

وبالموازات مع ماتقدم ، نشير الى أن مستوى الرفاهية الذي تنعم به بقية دول العالم ، خارج الاتحاد الأوربي لم تتأثر من جراء إقامة هذا الصرح الأقتصادي الأوروبي المندمج ، بإستثناء البعض من الفروع الزراعية .

- إن تشكيل لأقطاب إقليمية يعتبر كبديل للصعوبات التي واجهها تعميق التعددية، فالاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة الجات- (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (OMC) لم تنجح كلتاهما في إزالة الحواجز الغير تعريفية والمتمثلة أساسا في :
- أن الإندماج الإقليمي ينفتح داخل التجمعات الإقليمية على أبعاد جديدة تتعلق بالأستثمارات الخارجية ، وتنقل الأفراد (اليد العاملة) ، وحماية البيئة والبنية التحتية ، وتنسيق مختلف السياسات والقواعد التنظيمية .
- يرى ج. كبابجيان 1997 (G.KEBABDJIAN) أنه من المؤكد ان الأندماج الاقتصادي الأقليمي له الأسبقية على الأنفتاح ، إلا أن الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على إجهاض الأندماج الأقليمي:
 - فهي أي الاستثمارات تنعكس من خلال توسيع للمبادلات داخل الشركة المتعددة الجنسيات

• علاوة على ذلك ، تمتلك الشركات العابرة للقارات الأوروبية إستراتيجيات عالمية لا تقتصر على حدود الدول الأعضاء

- بالإضافة الى ذلك فإن إنضمام دول جديدة الى اتحاد جمركي ، سيزيد من مكاسب إندماج الدول غير الأعضاء وبالتالي سيحفز على ترشيح دول جديدة أخرى للإنضمام (نظرية الدومينو لـ بالدوين-1992- Baldwin) وينتج عن ذلك خلق لديناميكية التوسيع، كما يشهد على ذلك الاتحاد الأوربي.
- يغلب على المفاوضات الثنائية والتي تتم بين الأقطاب الأقتصادية طابع النزاع ولأدل على ذلك تضاعف النزاعات التجارية بين كل من الاتحاد الأوروبي UE ودول "اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA ، فوفقا لما جاء به [ب. كروڤمان P.Krugman] ففي إطار المفاوضات التي تجري مابين الأقطاب الإقليمية ، ينتهج كل قطب إقليمي إستراتيجية خاصة به ، تمكنه من ترجيح كفة المفاوضات لصالحة.
- وعليه تصبح التجارة داخل المنطقة المدمجة ، بالنسبة لكل قطب من الأقطاب الأقليمية أكثر فائدة من تلك التي تتم خارج المنطقة .
 - ان الحروب التجارية أصبحت اليوم أكثر شراسة من ذي قبل وهذا ماتؤكده النزاعات التي تنشب بإستمرار بين عملاقي صناعة الطيران العالمية ، شركة بوينغ BOEING الأمريكية وشركة إير باص AIRBUSالأوربية .
 - فصعوبة إختراق أسواق معينة (طبيعة المنافسة غير العادلة) تميل الى أن تعتمد على سلوك المستهلكين و الموزعيين والمدخريين والسياسات الزراعية (حرب الموز، والكائنات المعدلة وراثيا على سبيل المثال) و السياسات الصناعية ، وسياسات الصرف ...،الخ.
- ضف الى ما سبق ذكره ، فإن تطور الأتفاقيات الأقليمية يجلب أيضا صراعات بين دول الجوار الذين يوقعون مع دول كبرى بينما تحرم دول أخرى من هذه الأمتيازات ، فهذه الإقليمية التميزية تثير توترات إقليمية جديدة كما يرى ذلك
- كل من الاقتصاديين (ب ، ميسرلان . B , MESSERLIN و ت ماير T.MAYER) كما أصبحت مصدرا جديدا لعدم التماثل بين البلدان الكبيرة والصغيرة إذ بالإمكان الحصول على إمتيازات بعيدة المنال في الاطار المتعدد الأطراف من قبل البلدان الكبيرة ولا سيما في مجال الملكيةالفكرية وكذلك الشأن بالنسبة للولوج الى الأدوية.
- ومع ذلك ، يرى علماء إقتصاديون أخرون أن هذه الأتفاقيات الإقليمية تعتبر أيضا وسيلة للوصول الى أسواق الدول الغنية والأستعداد لمراحل تحرير أخرى ، وعليه فبالأمكان إعتبار هذه الاتفاقيات الأقليمية لبنة لبناء التعددية ، ومما يؤكد هذا الاستنتاج تلك الدراسة التي أجراها البنك الدولي ، نشرت سنة 2005 والتي مفادها ان المفاوضات المتعددة الأطراف كانت سببا في إنخفاض التعرفات الجمركية بمقدار الربع مابين 1983 و2003 بينما لم تساهم الأتفاقيات الأقليمية الا بنسبة 10% فقط.

يؤكد معظم مراقبي تطور الاقتصاد العالمي ، أن العالم المعاصر يجمع بين العولمة والتجزئة وأن هذين الأتجاهين مرتبطان مع بعضهما البعض.

- إن تطور الشركات العابرة للقارات ، يسلط الضوء على محدودية سلطة الدول القومية (Etats-Nation) وفي نفس الوقت يزيد أيضا في الأحتياج الى التجذر في مجموعات مندمجة .
 - ففي هذا الشأن ، نشير الى أن دولة كالمكسيك إنضمت أولا الى الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

في الثمانينات 1980 من القرن المنصرم ، هذا الانضمام هو الذي جعل إنضمامها الى " اتفاقية التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية ALENA " ممكنا ، وعلى عكس ذلك فإن الاتفاقيات الإقليمية والتي تم تصورها كبديل لتحرير التجارة في إفريقيا وامريكا اللاتينية في الماضي فشلت الى حد ما وهذا في مراحلها الأولى على الأقل .

أما فيما يخص قارة أسيا ، فيقارن عالم الأقتصاد ر.بالدوين R.Baldwin مابين طبيعة الأندماج القوي لقطاع الأنتاج

الصناعي من جهة ، وضعف المؤسسات الفوق وطنية الأسياوية "Institutions supranationales" من جهة أخرى الأمر الذي يشكل تهديدا للنمو الأقتصادي في قارة أسيا .

ويضيف بالدوين: "إن تنافسية شركات كل بلد أسياوي على حدى ، أصبحت الأن مرتبطة بجودة العلاقات التجارية بين كل دول القارة بدون إستثناء ، فنشاط شركة يابانية مختصة في إنتاج الأقراص الصلبة " disques " سيتأثر بشكل مباشر من جراء الأضطرابات التجارية بين الصين وماليزيا وبين تايلاندا وأندونيسيا أو حتى عمليا بين أي دولتين في المنطقة " .

إن تضاعف الأتفاقيات الثنائية بين الدول الأسياوية يدعم وزن الأتفاقيات التي تفلت من أليات حل النزاعات لمنظمة التجارة العالمية (OMC) ،ومن المرجح ان تعيد احياء و بشدة التوترات السياسية الإقليمية . فضعف درجة الاندماج الإقليمي ،يضعف المنطقة وحتى الاقتصاد العالمي.

المراجع

-Devoloy. M ,Farvaque .E , Lagadec .G "Integration économique européenne" Ed:De Boeck(2002)

-HOUTER .CH , " la construction européenne : Etapes , objectifs ,realisation" Ed NAHHAN" ,"128", (2000)

-KRUGMAN .P, Obstfeled .M ," Economic internationnale", Ed ,Boeck (2000)

-SIROËN . J-M , " Larégionalisation de l'economie mondial" Ed ,le Decouverte, "Repères" .(2002)

-site de la banque mondiale : www.worldbank.org

Site du FMI : www.imf.org/external/fra/index.asp

Site de l' OMC : www.wto.org/index.fr.htm

Site de la cnuced : www.unctad.org